اقتصاد

الحكومة قررت استيراد المتة.. والغربي لـ«الوطن»: «زمن الاحتكار ولى»

| علي محمود سليمان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي أن الوزارة تعمل بكل الوسائل المتاحة لتخفيض الأسعار على المواطن وتقديم أفضل الخدمات، وهو ما بدأت به مؤخراً من خلال إعلانها خفض أسعار بعض السلع التي بدأت بالفروج والشاورما والمتة والسكر وصولاً إلى الفول والحمص.

وفي تصريحه لـ«الوطن» قال الغربي: إن «زمن الاحتكار ولى» وذلك في معرض رده حول ما تم تداوله مؤخراً عن توجه بعض معامل تعبئة المتة إلى تخفيض الإنتاج وإلغاء العمل بالوردية المسائية وذلك في مسعى للتأثير في سعر المادة ورفعها أكثر مما كانت عليه سابقاً قبل قرار الوزارة بتخفيض سعرها، وكرد فعل على قرار التجارة الداخلية في استيراد المتة، وهنا يشير الغربي إلى أن وزارة التجارة الداخلية ومعامل المتة متفقتان تماماً على كميات الإنتاج وكل ما يروج هي إشاعات غير صحيحة من ضعاف النفوس الذين يسعون للتلاعب بالأسعار واحتكار المادة ورفع سعرها وسوف تقوم الوزارة بالمتابعة المكثفة في الأسواق لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار ومنع البيع بغير الأسعار التي أعلنت عنها الوزارة، حيث أكدت المعامل بأنها ستطرح مادة المتة في الأسواق وفق الأسعار المحددة من قبل الوزارة في نشرتها الأخيرة.

وحول قرار استيراد المتة لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الوزارة تسعى للتدخل الإيجابي في الأسواق من خلال ذراعها الخاصة بالسلع والمواد الغذائية وهي المؤسسة السورية للتجارة، مضيفاً: إن القرار الحالي باستيراد المتة يهدف لمنع احتكار المادة ولتكون السورية للتجارة منافسة في الأسواق من خلال تقديم ارخص الأسعار وأفضل الخدمات.

ولفت الغربي إلى أن الاستيراد لكمية ١٥ ألف طن هو للمرة الأولى ليتم طرحها في الأسواق كتجربة لنرى النتائج التي يعكسها هذا القرار ومن ثم يمكن تطوير القرار، ورفع الكميات التي نستوردها، حيث نسعى لاستيراد المادة بأسعار أرخص من التي أعلنا عنها مؤخراً، خاصة أن السورية للتجارة تمتلك خطوطاً للتعبئة والتغليف وهو ما يساعد في استيراد المادة الخام وتعبئتها محلياً إن لم يتم استيرادها معبئة، وهو أمر ما يزال قيد البحث والدراسة.

وطلبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الموافقة على منح المؤسسة السورية للتجارة إجازة استيراد كمية ١٥ ألف طن من مادة المتة، وبحسب الكتاب الموجه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥ سيتم دفع قيمة الكمية بالليرة السورية وذلك حسب سعر الصرف وفق نشرة الأسعار الصادرة عن مصرف سورية المركزي يوم استلام المادة أصولاً.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي قد أصدر قرار تخفيض سعر مادة المتة حيث أصبح سعر مبيع جملة عبوة المتة بكافة أنواعها ومسمياتها عدا الببورين بـ٢٧٠ ل.س، وسعر مبيعها للمستهلك ٢٩٠ ل.س (سابقاً كانت بـ٤٠٠ ل.س) أما عبوة المتة سعة ٢٠٠ غ فسعر مبيعها بالجملة أصبح ٢٢٥ ل.س وسعر المبيع للمستهلك ٢٥٠ ل.س كما تم تحديد سعر متة الببورين سعة ٢٥٠ غراماً بـ٢٧٥ ل.س للجملة و٣٠٠ ل.س للمستهلك.

«أزمة» صناعة النسيج والأقمشة تشتد.. ولا حلول!

الشهابي لـ«الوطن»: ما زلنا نثق بالحكومة ونتمنى منها أن تصحح الخطأ

| هناء غانم

رأى رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي في تصريح لـ«الوطن» أن إغلاق بعض معامل النسيج إنما هو بمنزلة «توقف وشلل للمعامل ما يسبب ضرراً بالغاً للاقتصاد الوطني وما يتبعه من إفقار للمواطن في كل مكان». علما أننا «ما زلنا نثق بالحكومة ونتمنى منها أن تصحح الخطأ».

ونوّه بأن إغلاق المعامل هو الضرر الأقرب «في المدين المتوسط والبعيد وإفقار للمواطن وضرر بالغ بالأمن المعيشي ليس في حلب فقط بل في كل مكان لأن الموضوع كله مترابط مع بعضه». مشيراً إلى أن القرارات الاقتصادية المتعلقة باعتبار الغزول والأقمشة مدخلات إنتاج والسماح للتجار باستيراد الأقمشة بنصف الرسوم الجمركية وبغض النظر عن الاقمشة التركية التي غزت الأسواق مع إهمال مطالب صناع النسيج الصناعة العريقة التي بدأت بالتعافي والتي تشكل أكثر من نصف الصناعة السورية «هو بالتأكيد تعطيل لعجلة الإنتاج».

وأوضح الشهابي أنه تم إرسال دراسة كاملة للحكومة عن معاناة ١٠٥٦٧ منشأة في القطاع النسيجي في حلب فقط «لكن يبدو أنه لا حياة لمن تنادي. علما بأن المذكرة تقدمت بحلول لحماية المنتج الوطني وتقضي بضرورة السماح باستيراد القطن المحلوج والمحبوب لتغطية حاجة السوق المحلية واعتماد الأسعار الاسترشادية لكل أنواع الخيوط لتصبح بالأسعار الحقيقية لها وذلك لحماية المنتج الوطني وليصبح قادراً على منافسة المنتج المستورد».

مشيرا إلى ضرورة بيع القطن المحلوج بحسم ١٥ بالمئة عن الأسعار العالمية لإعطاء ميزة تنافسية للمنتجات السورية في الأسواق التصديرية والأهم تصحيح الرسم الجمركي لمادة (POY) الداخلة في صناعة خيوط البولستر لتصبح ١ بالمئة بدلاً من ٠,٥ بالمئة.

وأضاف «بخصوص صناعة الأقمشة طالبنا في المذكرة بتوحيد الأسعار الاسترشادية للأقمشة المستوردة النسيجية بكل أنواعها منعا للتلاعب مع رفع الأسعار الاسترشادية لكل أنواع الأقمشة لتصبح ٦ دولارات للكيلو غرام الواحد وذلك لحماية المنتج الوطني وليصبح قادرا على منافسة المنتج المستورد، والتأكيد على بيع الخيوط القطنية بحسم ١٥ بالمئة عن الأسعار العالمية لإعطاء ميزة تنافسية للمنتجات السورية في أسواق التصدير، وإدراج الأقمشة المصنرة والنسيج الآلي ضمن خطة تنمية الإنتاج المحلي والصادرات لعام ٢٠١٨ لما تحققه صناعة الأقمشة من قيمة مضافة».

كما طالبت الدراسة بفتح مكتب خاص للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية في حلب ليتم التعاقد على استجرار الخيوط القطنية من خلاله، واستثناء أقمشة المفروشات والستائر من اعتبارها مدخلات إنتاج الواردة في التعليمات التنفيذية للمرسوم ١٧٢ والتركيز على السماح باستيراد الخيوط القطنية لتغطية حاجة السوق المحلية.

واقع مزر

بدوره قال خازن غرفة صناعة حلب مصطفى كواية لـ«الوطن»: «هناك وعود متكررة من الحكومة بدعم الصناعي لكن ما يجري هو عكس ذلك تماما، ووزير الصناعة أكد خلال الاجتماع معه أن المرسوم ١٧٢ المتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية هو دعم للصناعيين وليس للتجار».

منوهاً بأن بقاء الوضع على ما هو عليه فيه «خسارة حتمية للصناعة»، مشيراً إلى أن الارتفاع المتكرر في أسعار الخيوط المغزولة والقطنية والمسرحة والممشطة أصبح أكثر من السعر العالمي، إضافة إلى عدم توافرها في الأسواق بالجودة المطلوبة وبكل النمر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية وبالتالي عدم إمكانية التصدير، ما يفسح المجال لدخول الخيوط والأقمشة مهربة إلى الأسواق الداخلية الذي ينعكس سلباً على جميع حلقات ومراحل الصناعات النسيجية في القطر.

كما بين أن المرسوم ١٧٢ القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة لمدخلات ومستلزمات الإنتاج بقي لمصلحة المستورد وأصبحت زيادة الأسعار الاسترشادية للمواد المستوردة للخيوط والأقمشة «هي زيادة وهمية وحتى إن بعضها سعّر بأقل مما كان عليه سابقا وبالتالي مازال المنتج المحلي غير قادر على منافسة المنتج المستورد بسبب انخفاض تكاليف المستورد».

وأوضح كواية أن هناك «الكثير من التلاعب من بعض ضعيفي النفوس في الجمارك حول تصنيف الخيوط والأقمشة المستوردة وتحويل شرائح المستوردات إلى البند الجمركي الأقل، حيث كان للجنة المشكلة من اتحاد غرف الصناعة السورية للكشف الحسي على المستوردات من الأقمشة والخيوط الدور الكبير في تصنيف البضائع المستوردة التصنيف الصحيح ضمن البنود الجمركية والشريحة المناسبة لها الذي أدى إلى توافر دخل كبير للخزينة العامة أي حوالي أكثر من ١٢٠ مليوناً خلال أيام». منوهاً أنه بسبب الدور المهم للجنة قام المستفيدون بعرقلة عملها.

تعليمات مفاجئة

من جانبه قال رئيس لجنة قطاع الصناعات النسيجية في غرفة صناعة حلب وعضو مجلس الإدارة في المدينة الصناعية في الشيخ نجار مجد شيشمان في تصريح لـ«الوطن»: «فوجئنا بقرار وزير الاقتصاد بتعليماته التنفيذية للمرسوم ١٧٢ الذي ينص على تخفيض الرسوم الجمركية ٥٠ بالمئة على المواد الأولية، حيث اعتبر الأقمشة مدخلات إنتاج ما يتيح أمام التجار استيراد الأقمشة بجمارك مخفضة ما سبب إغراق الأسواق وخروج الكثير من المصانع عن الخدمة».

وأضاف «الآن مع تنفيذ القرار قامت بعض المعامل بالتوقف عن العمل حيث تأثرت بشكل مباشر بسبب الاستيراد برسوم جمركية مخفضة، إضافة إلى التهريب». موضحا أنه «كان يجب استثناء الأقمشة من مدخلات الإنتاج لأنها تمر بسبع مراحل وهي الغزل والحياكة والصباغة والتحضير والطباعة والتطريز وأخيراً الخياطة».

وأضاف: «التهريب سببه القرارات الخاطئة لوزير الصناعة برفع أسعار الغزول لتصبح أعلى من الأسعار العالمية بـ٢٥ بالمئة ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ودخول الأقمشة التركية المهربة، فلولا رفع أسعار الغزول لما استطاع تجار التهريب أن ينافسوا المنتج الوطني».

متسائلاً «لماذا تسعى الحكومة لدعم التاجر وإهمال الصناعي الذي يساهم في إدخال القطع الأجنبي ويحقق القيمة المضافة ويشغل اليد العاملة؟ أليس من الأجدى دعمنا في تلك المرحلة الحرجة؟ ولماذا تلك السياسات الخاطئة؟».

موضحا أنه في مدينة حلب هناك أكثر من ٥٧٤٢ مصنع نسيج وحياكة وتحضير وصباغة حسب مديرية الصناعة وأن إغلاق المصانع من ورشات الخياطة سوف يحول البلد إلى بلد مستهلك بعد أن كنا بلداً مصنعاً ومنتجاً للنسيج بامتياز وشهرة النسيج السوري غزت الأسواق العربية والأوروبية.. وأضاف: «ما نريده من الحكومة توضيح صريح وشفاف.. ومعرفة من يسيطر على القرار الاقتصادي في الحكومة، هل هم لوبي من التجار الذي لا همّ لهم سوى الربح؟ وهل من العدل أن نغلق المصانع من أجل ورشات الخياطة؟».

> كواية: زيادة الأسعار الاسترشادية للخيوط والأقمشة المستوردة وهمية

> الصباغ: استمرار الأمر على ما هو عليه يعني إغلاق المعامل خلال شهر

تشريع التهريب

أكد الصناعي محمد الصباغ أن الصناعة تحتضر ولابد من إسعافها، مبيناً أنه منذ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ طالب الصناعيون الحكومة لأكثر من مرة رسميا بتعديل الأسعار الاسترشادية لحماية الصناعة الوطنية وفق المرسوم ١٧٢ بعد أن أضافوا إليها مدخلات الإنتاج لأن أسواقنا أغرقت بالأقمشة المستوردة من تركيا والصين وأهملت الصناعة الوطنية.

مبينا أن زيارة الوفد الحكومي إلى حلب كانت طوق النجاة للصناعيين عندما تعهدت الحكومة بمساعدة الصناعيين ودعمهم وطالبت منهم إعادة تأهيل معاملهم من جديد وبالفعل تم دفع الملايين لإعادة تأهيل المعامل التي دمرت وسرقت، واليوم بدأنا بعمليات الإنتاج ونفاجأ بأن قرارات الحكومة جاءت معاكسة للوعود بل ساهمت في تشريع التهريب. مشيراً إلى أنه في حال استمر الأمر على ما هو عليه من إغلاق للمعامل فسوف تغلق كل المعامل خلال شهر ما لم تقم الحكومة باتخاذ قرارات جديدة إضافة إلى أنه تم تعطيل أكثر من ١٠٠ الف عامل عن العمل والأهم هم الخبراء الذي يتقاضون أجوراً عالية، مبيناً أن إغلاق المعامل سوف يساهم في هجرة الخبراء والمختصين.

بلا رد؟!

من الجدير ذكره أن «الوطن» حاولت التواصل مع وزارتي الاقتصاد والصناعة على مدى يومين متتاليين ولكن لم تحصل على أي جواب حول الاستفسارات المطروحة.

بورصة دمشق الأولى عربياً خلال الربع الثالث بأداء المؤشر

| الوطن

احتل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث الأداء بين جميع البورصات العربية، وذلك عن الربع الثالث للعام الحالي ٢٠١٧ وذلك بارتفاع قدره ١٤,١٧ بالمئة، وذلك وفق التقرير الربعي الثالث لاتحاد البورصات العربية عن العام ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد وضح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم في تصريحه لـ«الوطن» أن تقرير اتحاد البورصات العربية يقوم بدراسة أداء جميع البورصات العربية، حيث تفوق مؤشر بورصة دمشق على مؤشر سوق دبي الذي حقق ارتفاعاً قدره ٥ بالمئة وعلى مؤشر سوق فلسطين التي ارتفع بحوالى ٤,٣ بالمئة.

وهي المرة الثانية خلال هذا العام الذي تحقق فيه بورصة دمشق المرتبة الأولى بين البورصات العربية من حيث أداء المؤشر حيث كانت سابقاً احتلت المركز الأول خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٧.

ويعيد المدير التنفيذي لبورصة دمشق هذا الإنجاز في الأداء الإيجابي إلى ارتفاع أحجام وقيم التداول مقارنة مع الربع الثاني بنسب جيدة، وذلك نتيجة لتوجه المستثمرين نحو الاستثمار بالأوراق المالية خلال هذا الربع، واعتبار بورصة دمشق أداة استثمارية جيدة نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في الفترة الماضية والنتائج الإيجابية التي حققتها الشركات المدرجة خلال النصف الأول من هذا العام ٢٠١٧ عبر الإفصاحات المالية التي نشرتها السوق على موقعها، مضيفاً: إن العامل النفسي لعب دوراً إيجابياً مهماً وذلك نتيجة ظهور بوادر تبشر بقرب انتهاء الأزمة في سورية ما دفع المستثمرين إلى زيادة الاستثمارات في سوق دمشق للأوراق المالية.

حيث إن عودة الاستقرار الأمني إضافة إلى استقرار سعر الصرف ساهما بعودة عجلة الإنتاج للدوران ما انعكس إيجابياً على الناتج المحلي وساعد على خلق فرص أمام الشركات المدرجة بالبورصة لتحسين أدائها، حيث إن الشركات المدرجة في البورصة كانت قد حققت أرباحاً تشغيلية حقيقية لأول مرة منذ بداية الأزمة، مؤكداً أن سوق دمشق للأوراق المالية سوف تبقى فرصة واعدة للاستمرار، مع التوقعات أن يستمر تحسن أداء السوق في الفترات القادمة سواء من حيث المؤشر أم من حيث حجم وقيم التداولات، وهو ما بدأنا نلمسه حيث لدينا أرقام غير مسبوقة خلال الشهر الحالي حيث تجاوز المؤشر حاجز ٣٧٠٠ نقطة وهو الأعلى منذ انطلاقة السوق.

وكان حجم التداول في بورصة دمشق قد حقق خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ قد بلغ نحو ٥,٣ ملايين سهم، بقيمة إجمالية مقدارها نحو ١,٩ مليار ليرة سورية موزعة على ٤٤٢٤ صفقة، منها صفقة واحدة ضخمة بقيمة ٣٩٦ مليون ليرة سورية وبحجم تداول ١,١٤ مليون سهم.

الليرة تواصل تحسنها.. والدولار بين ٤٦٩ و٤٩٢ ليرة في «السوداء» ودرغام يفنّد الشائعات

| الوطن

واصلت الليرة السورية تحسنها لجهة قيمتها أمام العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأميركي، في تعاملات السوق الموازية «السوداء» في مختلف المناطق السورية، إذ تراوحت أسعار الصرف أمس بين مستوى ٤٦٩ ليرة كأدنى سعر مسجّل و٤٩٢ ليرة كأعلى سعر مسجل، وكان في مدينة دمشق، وعلماً بأن السعر الرسمي بقي مستقراً دون تغيير في نشرة وسطي أسعار الصرف للمصارف ومؤسسات الصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي إذ سجل وسطي الدولار ٥١٠ ليرات، ودولار الحوالات الخارجية ٥٠٨ ليرات.

الملاحظ في السوق أن السؤال الأبرز والأكثر تداولاً هو عن سبب تحسن الليرة، فتنقسم الآراء بين من يراها ضغوطاً مضاربية، وبين من يراها تحسناً تدريجياً طبيعياً يعبر عن الوضع الاقتصادي والسياسي، وبين هذين الرأيين توزعت الإجابات التي حصلت عليها «الوطن» خلال حديثها مع عدد من المتابعين والمعنيين والمختصين.

وكان مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» قد عزا التراجع في سعر صرف الدولار أمام الليرة في تقريره الاقتصادي الأسبوعي الأخير إلى مجموعة من الأسباب تتمثل بوجود عوامل اقتصادية حقيقية (تحسن الصادرات، عودة الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، التوقعات بإعادة فتح بعض المعابر المغلقة كمعبر نصيب ومعبر جوسيه، تراجع الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق العالمية.....) إضافة إلى تحسن المناخ الأمني في البلاد والذي خفف من الضغوط النفسية على الليرة السورية. كما كان للخطوة التي قام بها مصرف سورية المركزي بتخفيض سعر صرف الليرة السورية أثر جوهري وكبير، إذ وللمرة الأولى منذ عام أعطى المركزي إشارة واضحة للسوق عن تقييمه لسعر الصرف، حيث قام بتخفيض سعر الصرف الرسمي من ٥١٧,٤٣ ليرة سورية إلى ٥١٠ ليرة سورية. لكن ومن جهة نظر أخرى فقد أثارت قرارات المصرف المركزي المتعلقة بالحوالات الشخصية مؤشرات متناقضة السوق حول رغبة المصرف المركزي بشراء الدولار من عدمه وبمدى توفر السيولة بالليرات السورية أيضاً.

درغام يفنّد

فند حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام العديد من الشائعات التي تناقلتها مواقع إلكترونية أمس منها نية المصرف تخفيض أسعار الصرف بين ٢٠ إلى ٣٠ ليرة وذلك عبر منشور نشره صفحته الرسمية على «فيسبوك» جاء فيه:« يعلم كبار المتعاملين بالليرة السورية والعملات الأجنبية أن المصرف المركزي يهدف لاستقرار سعر الصرف حول مستويات توازنية بانت ملامحها خلال مسيرة تجاوزت السنة. ويعلم هؤلاء أن هذه السياسة راسخة وتهدف لمصلحة المواطنين بمختلف شرائحهم. وللمغتربين دور حيوي في حوالاتهم الدورية إلى ذويهم بغض النظر عن سعر الصرف.

اعتقد البعض أن الليرة لن تتعافى فتهافتوا لتبديلها بعملات أجنبية اعتقدوها ملاذاً أفضل لمدخراتهم. ولكن مع الحكومة الحالية ونتيجة تناغم السياسة النقدية والاقتصادية يستمر تعافي الليرة لأشهر طويلة وليس لأيام أو أسابيع فقط كما حدث في السنوات الماضية. فوجد المضاربون في ذعر بعض هؤلاء فريسة سهلة لأنهم لم يصدقوا رسائل المركزي بأن الاستقرار النسبي مفيد لكل الشرائح بعيداً عن شائعات ينبغي عدم تصديقها ومنها:

١- شائعة أن التصريف في القنوات الرسمية قد يعرضهم للمساءلة؛ وهذا هراء بدليل كثافة التصريف في القنوات الرسمية لعقود خلت دون أية مساءلة.

٢- شائعة هبوط دولاري سريع يروج لها المضاربون ليشتروا من المغرر بهم بسعر بخس (ممن صدقوا الشائعة السابقة ولم يعلموا أن التصريف بالقنوات الرسمية آمن أكثر وسعره أفضل)، فيحقق المضاربون أرباحاً غير مبررة من بيع حصيلة المغرر بهم في القنوات الرسمية.

٣- شائعة أن المصدرين يعانون من القرارات الأخيرة مع أنها قرارات لم تمس حقهم بالحصول على استحقاقاتهم من الدولارات دائماً كما بالسابق ولم يجر عليهم أي تغيير.

٤- شائعة تجميد الحوالات الشخصية لشهر كامل واستحالة تحريكها:

هذا غير صحيح لأن التصريف بقيمة أقل من ١٠٠٠ دولار يتم بالليرات مباشرة أما القيم التي تزيد عن ١٠٠٠ دولار فيتم تجميدها لشهر ولكن لمن لا يرغب الانتظار يمكنه الحصول على تمويل من المصرف مقابل «تكلفة تسريع» مقدارها ١ بالمئة وعندها يوضع المبلغ بحسابه ويمكنه تحويله فوراً لمن يرغب.

٥- شائعة أن «تكلفة التسريع» باهظة: وهنا نذكر بأن سعر الصرف الرسمي للحوالة والتصريف ٥٠٨ ليرات ومن ثم تكلفة التسريع ١٪ أقل بكثير من فرق السعر الموازي (٤٩٠-٤٩٥) عن سعر الحوالات الرسمي الحالي، لذا لا يوجد مشكلة حتى ولو كانت الحوالة أكثر من ١٠٠٠ دولار لأن التكلفة على المواطن أقل بكثير من مكسبه من فارق سعر الصرف الرسمي عن أسعار المضاربين.

يعتبر نشر المعلومة السليمة والثقة بالمؤسسات الرسمية بداية الحل لمواجهة حيتان يشترون بسعر بخس جداً ويرفضون البيع بأسعار بعيدة عن سعر المصرف المركزي.

نعتمد على المواطن والإعلام في نشر المعلومة السليمة ومنع استغلال المواطنين وتأكيد أن المستقبل أفضل لكل السوريين (من مواطنين وتجار وصناعيين ومصارف وشركات) بتعاونهم الدؤوب والهادئ بعيداً عن أجواء الشائعات».

«العقاري» يقترح العودة للعمل بالوديعة لمنح القروض السكنية

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن دراسة يعدها المصرف بغية توجيهها إلى مصرف سورية المركزي تتضمن مقترحاً حول رصيد المكوث بالنسبة للقروض السكنية، علماً بأن المركزي يشترط توافر رصيد للمكوث في منح كل أنواع القروض لدى المصارف العامة، وبحسب المصدر فإن المذكرة تشتمل على مقترح مشابه لما كان معمولاً به سابقاً لجهة توطين وديعة لدى المصرف لفترة زمنية محددة، يعمل المصرف على تحديد قيمتها وفترة إيداعها لدى المصرف، وعلى أساس ذلك يتم احتساب قيمة القرض الممكن منحه للعميل.

وبيّن أن الجديد في هذه المذكرة عما كان معمولاً به سابقاً لجهة نظام الوديعة، وأنها كانت سابقاً تخص فقط حالات شراء المسكن الجاهز، على حين تشتمل المذكرة المعدة للمركزي أن يستفيد أصحاب هذه الوديعة من شراء مسكن جاهز وعمليات الترميم والإكساء، أي كل أنواع القروض السكنية للأفراد.

ويرى المصدر أن تفعيل طلب ودائع من المقترضين يحقق ما يهدف إليه رصيد المكوث وخاصة لجهة جلب النقود للمصارف والقنوات المصرفية وزيادة التعاملات والثقافة المصرفية لدى الناس، وهو ما يسمح بالنهاية لتحريك نشاط الإقراض المتوقف منذ سنوات لدى المصرف، ويسهم في تحريك عمليات الترميم والبناء، وخاصة أن شريحة واسعة من الناس باتت تحتاج مثل هذه القروض لترميم آثار الدمار والهدم التي خلفتها الحرب الظالمة على سورية، وهو متلائم مع مرحلة إعادة الإعمار التي تشكل العنوان العريض للعمل خلال المرحلة الحالية والمرحلة القادمة.

وعن قيمة هذه القروض ومدة تسديدها أوضح المصدر أنه لم يتم حتى الآن البحث في هذه التفاصيل بانتظار موافقة البنك المركزي على المذكرة، مبيناً أن بحث هذه التفاصيل يحتاج لتعديل بسيط في نظام العمليات لدى المصرف بعد موافقة وزير المالية، وعن حجم ونسبة القروض السكنية المسموح بها لدى المصرف، أشار الى أنه تمت الموافقة على أن تكون نسبة القروض السكنية نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي المحفظة في المصرف لأن المصرف متخصص بالقروض السكنية، وخاصة أن المصرف يعاني حالياً من فائض في السيولة غير موظف مقابل التزامات وأرباح للودائع لدى المصرف والتي باتت تشكل عبئاً على المصرف في حال الاستمرار من دون تفعيل منح القروض.

وحول توافر السيولة اللازمة لمنح القروض السكنية لدى المصرف العقاري، أوضح المصدر أن لدى المصرف نسبة سيولة عالية حيث سجلت نسبة السيولة في المصرف بالليرة السورية نحو ٥٦ بالمئة على حين بلغت هذه النسبة لكل العملات نحو ٥٣ بالمئة، ونسبة السيولة للعملات الأجنبية بحدود ٣١ بالمئة وهو ما يتوافق مع مؤشرات النصف الأول من العام الجاري عن حجم الودائع حيث سجلت الودائع بالليرات السورية نحو ٢٦٥ مليار ليرة، وسجلت الودائع للفترة نفسها بالقطع الأجنبي مقومة بالليرة السورية ١٥ مليار ليرة.

ومع تكشف هذه المذكرة في المصرف العقاري والتي تمثل إيجاد حل عملي يسهم في تحريك ودوران منح القروض السكنية في المصرف العقاري، سوف تكون هي المذكرة الثانية لإيجاد حلول وبدائل لرصيد المكوث الذي يشترطه ويتمسك به البنك المركزي، حيث قدم مؤخراً كل من مصرفي التسليف الشعبي والتوفير مذكرة للمركزي تتضمن إعادة النظر في تطبيق رصيد المكوث بالنسبة لذوي الدخل المحدود، وتقترح حلاً ومخرجاً لاشتراط توافر هذا الرصيد (المكوث)، عبر تطبيق معيار رصيد المكوث لسنة لاحقة بدلاً من سنة سابقة كما ورد في قرار مجلس النقد والتسليف ٥٢ الخاص بضوابط التسهيلات الإئتمانية لدى المصارف العامة.